

## عباس يرفض حوار حماس تنفيذاً للأجندة الصهيونية - الأمريكية

القدس/ مها عبد الهادي

الحوار وتخفيف الإجراءات على الحواجز عندما تنهي الأجهزة الأمنية الصهيونية دراسة الأمر، وتسهيل حركة الأفراد والبضائع، وإدخال بعض المركبات والأسلحة وربما قوات بدر.

### رئاسة السلطة

وتتلاقى هذه المواقف الأمريكية والصهيونية مع مواقف تيار قوي داخل حركة فتح له أجندة أمريكية-صهيونية منذ اتفاقات أوسلو يرفض بروز حماس كقوة سياسية بعدما تعاطف دورها العسكري المقاوم.

ومن تابع جلسات الحوار الثلاث السابقة التي جرت بين الفصائل الفلسطينية الخمسة الرئيسية في مصر - خصوصاً فتح وحماس - والتي جرت في الفترة بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٥، أدرك بوضوح أن هناك معضلة داخلية تتمثل في عدم استساغة بعض كوادر فتح صعود أسهم حماس أو توليها السلطة. وحينما جرت الجولة الرابعة من هذه الحوارات بالقاهرة أيار/مايو حزيران/يونيو ٢٠٠٧، كانت ذات العقدة موجودة ولم تتغير، بل زاد عليها أن هذه «الأطراف» المحسوبة على فتح، والتي ترفض سيطرة حماس على السلطة بدأت تنفذ خطتها لعرقلة استقرار المقام لحماس في السلطة وتربعها، وتلاقت إرادة هؤلاء «الانقلابيين» مع إرادة أمريكا والاحتلال في السعي لإنزال حماس عن السلطة.

ولذلك كان مصير جميع دعوات الحوار التي تقدمت بها حركة حماس إما الرفض أو التعطيل من قبل هذا التيار، مع العلم أن حركة حماس تقدمت بالعديد من دعوات إعادة الحوار الوطني كان آخرها المبادرة التي أطلقها خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحماس لحل الأزمة الفلسطينية الحالية بين فتح وحماس، والتي تركزت على بناء الأجهزة الأمنية على أساس وطني وتشكيل حكومة وفاق وطني، معتبراً في الوقت نفسه أن اتفاق مكة بين حركتي فتح وحماس ما زال صالحاً، تلك المبادرة التي أطلقت ضمن فعاليات اليوم الأخير من «ملتقى الإمام القرضاوي مع التلاميذ والأصحاب»

الدعوة، من هم المدعوون وما طبيعتهم، فقد حدد الرئيس بوش أن من ستوجه له الدعوة لحضور هذا الاجتماع، هم الذين ينبذون «العنف» و«الإرهاب»، والدول التي تدعم فكرة حلّ الدولتين وتعترف بالدولة العبرية، وبالتالي وضع ضبابية على من سوف يحضر وتوجه له الدعوة، كما أنه وضع شروطاً واضحة على الجانب الفلسطيني بشكل خاص، بتأكيد على الشروط أعلاه، وإشارته إلى كل من إيران وسوريا بأنهما تعملان على إفشال قيام دولة فلسطينية مستقلة بدعمها حركة «حماس» في إشارة واضحة لعدم دعوة هاتين الدولتين.

إذن، شروط حضور هذا «الاجتماع» هي بالأساس موجهة للجانب الفلسطيني، خاصة للرئيس عباس، وذلك لمنع قيام أي حوار أو مصالحة بين الأطراف المختلفة. فالعودة للحوار مع «حماس» تعني الإخلال بشرط الدعوة والحضور، مما قد يؤدي إلى إلغاءه، لأنه يتعلق بالأساس بالموضوع الفلسطيني، وإذا كان الجانب الفلسطيني لا يلبى الشروط، فلماذا يُعقد هكذا «اجتماع».

فالمصالحة، إذن، تعني عدم عقد هذا «الاجتماع»، لأن وجود «حماس» كجزء من السلطة لا يلبى شروط عقد هذا «الاجتماع» ويخالف الشروط التي وضعت لعقد، فحماس لا تنبذ «العنف» ولا تعترف بالكيان الصهيوني.

ولا تختلف مطالب أولمرت خلال القمة الجديدة التي عقدها في بيته بالقدس مع أبو مازن عن مطالب بوش. فجميع البوادر التي قدمها أولمرت خلال اللقاء جاءت مكشوفة الأهداف تماماً، فهي تتعلق بتعميق الانقسام الفلسطيني وتوظيفه لصالح الدولة مقابل ما سمي بـ «بوادر بناء الثقة» المتمثلة بالإفراج عن ٢٥٠ أسيراً الدين وعد أولمرت بالإفراج عنهم في قمة شرم الشيخ، والكف عن ملاحقة ١٧٨ مطارداً من المطلوبين من حركة «فتح»، والسماح لعدد من القيادات الفلسطينية للمشاركة في أعمال المجلس المركزي والمكوث لعدة أسابيع فقط، والاستمرار في صرف الأموال الفلسطينية المحتجزة على دفعات، والتأكيد على وعد أولمرت القديم بإزالة بعض

لم يكن الموقف الأمريكي حيال التطورات الفلسطينية الداخلية وتقرير مستقبل العلاقات بين هذه القوى، وعلى رأسها حركة فتح وحماس، مختلفاً البتة عن الموقف الصهيوني، بل وليس مختلفاً عن موقف رئاسة السلطة الفلسطينية، وهو ما تأكد فعلياً بعد اجتماع أولمرت-عباس الأخير منتصف شهر تموز/يوليو الماضي.

فالرئيس الأمريكي جورج بوش سارع من جانبه إلى وضع «فيتو» مسبقاً على المصالحة الفلسطينية من خلال الدعوة التي وجهها لعقد اجتماع دولي في خريف هذا العام ٢٠٠٧، والتي حملت في طياتها العديد من التساؤلات والتخوفات، أولها تتعلق بتاريخ عقد هذا «الاجتماع». فهذه الدعوة التي قرّر لها أن تتم بعد أربعة أشهر هدف منظموها إلى إحداث عدة أمور قبل عقدها، خاصة وأن الدعوة رافقها حديث عن متطلبات مهمة لعقد هذا «الاجتماع» من الدعم الاقتصادي لنبذ «العنف» ومحاربة ما يسمونه بـ «الإرهاب».

وبعبارات أخرى إن الفترة الزمنية التي تسبق عقد هذا «الاجتماع»، مطلوب فيها بالأساس إعطاء مجال للسلطة وحكومة «فياض» لمحاربة ما يسميه بـ «الإرهاب» وإصلاح الأجهزة الأمنية، وتحسين الوضع الاقتصادي والحياتي اليومي للفلسطينيين وبالذات في الضفة، بدعوة الكيان الصهيوني لاتخاذ خطوات عملية بهذا الخصوص ودعوتها للاستمرار في تحويل الأموال المستحقة للسلطة، وهذا ما أوضحه «سلام فياض» في لقاءه مع جريدة «هآرتس» الصهيونية، والدعوة الأمريكية تندرج ضمن هذا السياق، ولكن هذه الدعوة لا تتوافق مع الخطوات المطلوبة من السلطة الوطنية، بل تأتي بعد أن تتم هذه الخطوات، ومع ذلك، ستكون جديّة الدعوة بمقدار ما سيتحقق على الأرض من خطوات مطلوبة من حكومة «فياض» خاصة المجال الأمني، أيضاً نتائج هذا «الاجتماع» ستكون بمقدار ما سيتحقق أيضاً على الأرض من قبل الحكومة الفلسطينية.

والنقطة الأخرى التي لا تقل أهمية هي تحديد